حماية عامة تعرقل عملية التطبيع التي تهدف إليها الأطراف. بينما لو افترضنا التماثل، طبقاً للتوجه الداخلي، لفقدت عملية التطبيع مقومات بنائها، نتيجة لإنكفاء كلا الطرفين الداخلي وإنشغال كل منهما بإعادة بناء نفسه من جديد.

لكن المشكلة التي يثيرها تناقض التوجه في المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، إنما تتمثل في الموقع من الحلقة الحاكمة في العلاقات. إذ يصعب في هذه الحالة أن تكون العلاقات متكافئة خصوصاً في ظل حركة طرفين أحدهما أعد نفسه للتقدم صوب الخارج، بينما الآخر أعد نفسه لتلقي المعونة من الخارج. هنا تبرز إمكانيات السيطرة الإقليمية من جانب الاقتصاد المتحرك صوب التوسع الخارجي؛ خصوصاً وأن منتجات هذا الاقتصاد المتحرك تتمتع بمزايا نسبية عديدة في مواجهة المنتجات العالمية الأخرى. ويبقى أن نقول في نهاية الأمر، أن تلك هي الترجمة الفعلية لكون التطبيع يمثل «رغبة» بالنسبة لإسرائيل، بينما يمثل «إلتزاماً» بالنسبة لمصر.

تطور الصياغة الرسمية للتطبيع

بدأت عملية بناء علاقات جديدة بين مصر وإسرائيل بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧؛ حيث طرح الرئيس، آنذاك، برنامجاً لبناء سلام في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مقابل حصولها على الإعتراف العربي، وحل المشكلة الفلسطينية عبر منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وضمان وضع متميز للأماكن المقدسة في القدس.

وكان الرد الإسرائيلي على تلك النقاط هو إثارة الحق التاريخي الإسطوري لليهود في «أرض الميعاد»، والتمسك بالانسحاب على مراحل وبمبدأ عدم الانسحاب من كل الأرض العربية المحتلة، وعدم الإعتراف بالشعب الفلسطيني، والاصرار على بقاء القدس بكاملها عاصمة أبدية لإسرائيل. على أن ما يستلفت الإنتباه في كل الكلمات التي ألقاها رئيس الوزراء وكبار المسؤولين الإسرائيليين في جلسة الكنيست، خلال زيارة السادات للقدس، هو الحديث عن «ماهية السلام» الذي تريده إسرائيل وما يتضمنه، وحدود العلاقات الطبيعية ومظاهرها من إعتراف دبلوماسي وعلاقات إقتصادية وحدود مفتوحة*.

إن الحديث عن «ماهية السلام» في تلك الكلمات، كان يتجاوز كل الأحلام الإسرائيلية السابقة التي كانت تبحث فقط عن إعتراف عربي بشرعيتها داخل المنطقة، ويضع هذا الحديث عن «ماهية السلام» شرطاً جديداً لقبول إسرائيل بالإعتراف المصري: فليس السلام هو إنهاء حالة الحرب والإعتراف العربي بإسرائيل، ولكن السلام يعني علاقات ترسم حدودها إسرائيل، حتى لو كانت هذه الحدود المرسومة تجاوز تلك المعايير الدولية للعلاقات الطبيعية أو العادية داخل المجتمع العالمي.

لقد استطاعت إسرائيل أن تفرض على المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية، التالية لزيارة السادات لإسرائيل، قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها وإدراكها للتسوية، هذه

---

* وكالات الأنباء، ١٩/١١/١٩٧٧.